يزور اسرائيل لكشف الغموض المحيط بتسلحها النووي

البرادعي يبدأ اليوم أول محاولة لاقامة منطقة خالية من الاسلحة النووية في الشرق الاوسط

■.. فيينا/وكالات الأنباء..

يبدأ مدير الوكالة الدولية للطاقة الذرية محمد البرادعي اليوم زيارة هامة لاسرائيل تعد الاولى من نوعها للمحاولة في اقامة منطقة خالية من الاسلحة النووية في الشرق الاوسط رغم امتلاك الكيان الاسرائيلي على اسلحة حسب الكثير من مراكز الابحاث وتنتهج اسرائيل التي يعتقد انها تمتلك حوالي ٢٠٠ سلاح نووي سياسة الغموض اذ انها لاتؤكد ولاتنفي امتلاكها قنبلة نووية.

الا ان البرادعي قال في موسكو الاسبوع الماضي ان على اسرائيل توضيح نشاطاتها النووية وبدء العمل في تخليص الشرق الاوسط من الأسلحة النووية.

وأكد مارك غوزديكي المتحدث باسم الوكالة السبت ان هذه النقطة ستكون المسألة الاساسية التي ستتم مناقشتها خلال زيارة البرادعي التي ستمتد من اليوم وحتى الخميس ويتوقع ان يلتقي خلالها بمسؤولي الطاقة الذرية الاسرائيليين اضافة الى عدد من الوزراء.

الا ان المحلل الاسرائيلي جيرالد شتاينبرغ غير متفائل كثيراً باحراز البرادعي تقدماً كبيراً اثناء زيارته.

ويقول شتاينبرغ من مركز القدس للشؤون العامة في تكهنات مكتوبة حول الزيارة ارسلها الى وكالة الصحافة الفرنسية ان اسرائيل لن تغير سياستها الغامضة ولن توقع معاهدة الحد من انتشار الاسلحة النووية التي تعطي الوكالة الدولية الحق في التحقق من النشاطات الذرية في كافة انحاء العالم.

واضاف شتاينبرغ لايوجد أي اساس للتغيير زاعماً ان التهديد الذي تواجهه اسرائيل لم يقل كثيراً خلال العقود الخمسة الماضية كما ان الكراهية لاسرائيل في العالم العربي والاسلامي لاتزال عميقة حسب قوله.

وزعم ايضاً ان تخلي اسرائيل عن بوليصة التامين النووية ستزيد من عدم استقرار المنطقة مضيفا ان اسرائيل لن تقبل بعملية مبادلة تربط مابين برنامج ايران النووي غير القانوني بالضغط على اسرائيل للتخلي عن وسائل الردع لديها.

وصرح البرادعي اعتقد ان الرسالة التي نريد توجيهها في النهاية هي تخليص منطقة الشرق الاوسط من كافة اسلحة الدمار الشامل واسرائيل توافق على ذلك وتقول ان ذلك يجب ان يتم في اطار اتفاق سلام.

كما قال البرادعي انه بدلاً من الانتظار يجب ان يكون هناك حوار موازٍ حول الأمن وعملية السلام لاعتقد انه سيتحقق السلام دون ان يفهم الناس نوع الهيكل الأمني الذي سيحصلون عليه.

وأفادت المتحدثة باسم الوكالة الدولية ميليسا فلمينغ ان هذه هي اول زيارة سيقوم بها البرادعي الى اسرائيل منذ ست سنوات مضيفة انه سيطبق التفويض الذي تمنحه اياه الدول الأعضاء في الوكالة وعددها ١٣٧ للدعوة الى الحد من انتشار الاسلحة النووية وجعل منطقة الشرق الاوسط خالية من اسلحة الدمار الشامل.

وتاتي زيارة البرادعي الى اسرائيل بعد قيامه بزيارتين هامتين هذا العام احداهما الى ليبيا التي تخلت عن اسلحتها للدمار الشامل والثانية الى ايران.

كما تاتي زيارة البرادعي في اعقاب اطلاق سراح الاسرائيلي مردخاي فعنونو في وقت سابق من هذا العام وفعنونو هو الذي كشف عن مفاعل ديمونة الاسرائيلي ويدعو الى تخلي اسرائيل عن الاسلحة النووية وفتح الباب امام عمليات التفتيش الدولية.

واشتكت الدول العربية الأعضاء في الوكالة الدولية من عدم التحقيق في وضع اسرائيل النووي في الوقت الذي تتعرض فيه ايران الى عمليات تفتيش مكثفة من قبل الوكالة وتعرض العراق للحرب والاحتلال بمزاعم امتلاكه اسلحة محرمة.

الاسيرات الفلسطينيات يتعرضن للإذلال والتفتيش العاري في سجون الاحتلال

■.. القدس المحتلة/ و.ا.م/

ذكرت محامية نادي الاسير الفلسطيني حنان الخطيب التي زارت عدداً من الاسيرات الفلسطينيات في سجن الرملة البالغ عددهن ٤٥ أسيرة أن اوضاع الاسيرات في هذا السجن قاسية ويتعرضن لاساليب ومعاملة مهينة ومذلة.

وأدلت عدد من الاسيرات بشهادات عن تعرضهن للتعذيب والاذلال.

وقالت الاسيرة رباب غازي راضي من سكان مدينة نابلس أن جنود الاحتلال ومنذ لحظة اعتقالها عاملوها بقسوة مشيرة الى ان المحققين الاسرائيليين في سجن /بيتح تكفا/ قاموا بنزع غطاء الراس ومن ثم وضعوها في زنزانة انفرادية ووضعها سي حيث لايوجد فيها شباك .

وقالت انه بعد عشرين يوماً في سجن بيتح تكفا تم نقلها الى سجن الرملة.

واضافت ان أكثر شئ مهين ومذل في السجن هو التفتيش العاري للاسيرات اما الاسيرة القاصر /مجد ناصر من سكان مدينة نابلس والتي اعتقلت في منتصف الشهر الماضي فاكدت أن جنود الاحتلال وجهوا لها أثناء اعتقالها الشتائم البذيئة.

وانه بعد نقلها الى معتقل بيتح تكفا حرمت من النوم وتعرضت لضغوطات على يد المحققين.

واكدت الاسيرة مجد ان سجن الرملة قمعي ووحشي فالاكل سيء جدا ولايصلح حتى للحيوانات كما انه يخلو من أدوات التنظيف.

واعترف مدير مصلحة السجون الاسرائيلية باستعمال أسلوب التعرية اثناء التحقيق مع الاسرى الفلسطينيين.

وقال خلال اجتماعه امس مع احمد الطيبي عضو الكنيست أن اسلوب التعرية وسيلة قانونية وشرعية لاجراءات أمنية ضد المشتبة بهم بتهريب الرسائل أو أشياء أخرى داخل السجون على حد قوله.

وقالت كفاح عبدالحليم مدبرة المكتب البرلماني للنائب الطيبي في بيان صحفي في القدس المحتلة انه تم في الاجتماع بحث الوضع المتدهور للاسرى داخل سجون الاحتلال خاصة في سجن /شطة/.

واضافت ان الطيبي طرح عدة مسائل يعاني منها الاسرى ومن بينها أسلوب التعرية والغرامات المالية والضرب والاهانة وأسلوب التفتيش والحواجز الزجاجية بين الاسير وزائرية والعلاج الطبي كوسيلة عقاب ونوعية الوجبات والطعام ووضع الاسيرات.

إلى ذلك نظمت لجنة أهالي الأسرى الفلسطينيين في مدينة نابلس شمال الضفة الغربية أمس اعتصاماً تضامنياً مع المعتقلين في سجون الاحتلال وألقى الأسير المحرر / ياسر عيروط كلمة أكد فيها أن الوضع داخل سجن شطة صعب للغاية وأن ممارسات السجانين تفوق التي شاهدها العالم في سجن أبو غريب في بغداد خاصة فيما يتعلق بالتعري والشبح والضرب وفرض الغرامات المالية والعزل الانفرادي.

وتحدثت خلال الاعتصام أيضاً زوجة الأسير مقداد الخطيب ووالدة الأسير / محمود الخطيب حيث اشارت إلى أن زوجها اعتقل عام ١٩٨٥ وحكم عليه بالسجن لمدة ٢٠ عاماً وأضافت أنه في ذلك العام لم يكن محمود قد تعرف على والده لأنه حديث الولادة وقبل نحو عامين اعتقلت قوات الاحتلال محمود من سيارة أسعاف بالقرب من مقر الرئيس ياسر عرفات في مدينة رام الله وحكم عليه بالسجن لمدة عامين ونصف العام ونقل إلى سجن مجدو وكان والده يقبع في سجن هداريم فطلب تدخل الصليب الأحمر لينقل والده عنده وفعلاً تمكن الصليب من ذلك بعد ممارسة ضغوطات على إدارة السجن وكان اللقاء الأول بينهما في سجن مجدو.

وتحدثت والدة الأسيرين محمد وإبراهيم أبو زور حيث وجهت نداء إلى كل المؤسسات الدولية للتدخل لوقف معاناة الأسرى الفلسطينيين في سجون الاحتلال.

شكوى إيران ضد صدام خطوة تكتيكية وليس مجرد انتقام

■ طهران/ شينخوا

تتضمن الشكوى التي أعلنت إيران أمس الأول أنها ستتقدم بها إلى المحكمة العراقية الخاصة ضد الرئيس العراقي السابق صدام حسين أهداف تكتيكية وليس مجرد الانتقام.

تركز الشكوى التي قدمتها إيران على شن صدام الحرب واستخدامه أسلحة كيماوية ضد إيران، التي أكدت منذ البداية بشكل قاطع موقفها بأن الحرب التي استمرت في الفترة ما بين ١٩٨٠ و١٩٨٨ فرضت عليها من جانب العراق، والتي ظلت طهران متمسكة به دائما.

غير أن أهدافا أكثر أهمية احتوتها الدعوى تسربت إلى ما وراء الساحة القانونية.

وعندما أعلن المتحدث باسم وزارة الخارجية الإيرانية حامد رضا اصفي شكوى إيران في مؤتمر صحفي أمس الأول، حملت كلماته بعض المعلومات المثيرة للتأمل.

فقد قال اصفي انه " يتعين ان تكون محاكمة صدام شفافة، وان تتناول كافة جرائمه، حتى يمكن أن تتضح الاسباب التي تقف وراء كل هذه الجرائم.

ولا يحتاج الأمر إلى عبقرية لحساب ما يتضمنه هذا الوصف على الرغم من استخدامه كلمة محايدة هي " اسباب ".

وفي السابق، اشار بعض المحللين إلى ان المحكمة العراقية استبعدت هجوم صدام على إيران من أجل تجنب وضع الولايات المتحدة الأمريكية في موقف حرج، لان واشنطن ظلت تقف وراء بغداد خلال الحرب التي استمرت من ١٩٨٠ إلى ١٩٨٨.

والى جانب الحرب نفسها، يمثل استخدام العراق للاسلحة الكيماوية خلال الحرب تهمة أخرى طرحتها ايران باستمرار لمهاجمة وادانة شريك في الجريمة من وراء ستار.

وفي عام ٢٠٠٣، اظهرت بعض الوثائق السرية للإدارة الأمريكية التي تم الكشف عنها اغضاء معيبا من جانب واشنطن لاستخدام العراق للاسلحة الكيماوية ضد إيران، وهو ما زاد من انتقادات إيران للولايات المتحدة. وبطبيعة الحال، ستذكر الاتهامات الخاصة بالحرب الإيرانية العراقية ١٩٨٠-١٩٨٨، واستخدام الاسلحة الكيماوية، العالم بالتورط الأمريكي العميق في هذا الصدد. الأمر الذي رحبت به إيران، المعارضة الدائمة للولايات المتحدة.

وبالنسبة للحرج المشترك ، ستواجه الحكومة العراقية المؤقتة مشكلة مستعصية بشأنه.

فقد أعلنت ايران بشهامة انها ستؤيد الحل القانوني للعداوة الطويلة بين البلدين.

وفي حال رفض الحكومة العراقية المؤقتة هذا العرض او الاكتفاء بتجاهله، ستحصل الجمهورية الإسلامية على وضع متميز دبلوماسيا بانتقاد بغداد لتملصها من تحمل المسئولية موروثة من الحكومة السابقة، والتصرف وفقا للاملاءات الأمريكية.

وكان الرئيس الإيراني السابق اكبر هاشمي رفسنجاني قد افتتح الجمعه الهجوم المستقبلي على موقف الولايات المتحدة وقال انه اذا رفضت المحكمة العراقية مباشرة هذه القضية، سيظهر ذلك ان الولايات امرتها بان تفعل ذلك" إيران بتقديم الشكوى تلقي حجراً وتنتظر به اصابة اكثر من طائرين قد يتم أصابتهما وربما لا .

■ المتحدث باسم الخارجية الايراني حامد رضا.. «epa»

العراقيون يشككون في نجاح الوئام قبل رحيل الاحتلال

■ بغداد/ شينخوا

أعرب رئيس الحكومة العراقية المؤقتة اياد علاوي أمس عن رغبته في فتح صفحة جديدة في العلاقات مع فرنسا بإعلانه استئناف العلاقات الدبلوماسية بين البلدين قريبا.

وأعلن علاوي في تصريح صحافي بعد لقاء مع رئيس البعثة الدبلوماسية الفرنسية في بغداد السفير برنار باجوليه نريد فتح صفحة جديدة مع فرنسا وإقامة علاقات إيجابية وبناءة معها.

وكانت فرنسا التي عارضت اجتياح العراق اعلنت أنها اخذت علما بنقل السلطة من التحالف الذي تقوده الولايات المتحدة إلى الحكومة العراقية معترفة بذلك بسيادة سلطات بغداد الجديدة.

وبعد سنوات عديدة من التعاون الوثيق بين فرنسا والعراق قرر الرئيس العراقي المعتقل صدام حسين في رد على مشاركة فرنسا في التحالف الذي أخرج القوات العراقية من الكويت في ١٩٩١ قطع العلاقات مع باريس.

واعادت فرنسا فتح فرع لرعاية مصالحها في بغداد في ١٩٩٦ بعد ان اعترف العراق بالقرار ٩٨٦ الصادر عن مجلس الامن الدولي والذي كان بمثابة الاعتراف بحدوده مع الكويت.

وقال علاوي أن بلاده ستعلن قريبا جدا استئناف العلاقات موضحا أن الاجراءات الضرورية لاعادة هذه العلاقات ستتخذ في غضون يوم أو يومين من جهته صرح باجوليه الذي يقيم أول اتصال رسمي مع علاوي منذ نقل السلطة إلى الحكومة العراقية المؤقتة في ٢٨ يونيو اننا متفقون تماما على أعادة سريعة للعلاقات الدبلوماسية.

وأوضح مصدر دبلوماسي فرنسي أنه يعود للسلطات العراقية أن تبادر بالخطوة الأولى لاستئناف العلاقات الثنائية لان بغداد هي التي قطعت العلاقات مع فرنسا في ١٩٩١ وفي معرض حديثه عن افاق العلاقات بين البلدين تحدث باجوليه عن عراق سيد وقال انه اقترح على الحكومة ذات السيادة الكاملة مشاركة فرنسا في خصخصة القطاع العام العراقي.

كما ذكر ايضا بعراقة علاقات البلدين في حين اقر علاوي بوجود مشاكل في اشارة إلى مواقف فرنسا التي أخذت على أنها دعم للنظام السابق.

وقال علاوي نأمل أن نتمكن من العمل سويا لأنهاء سوء التفاهم الذي حصل سابقا مشددا على انه يتوقع من فرنسا وغيرها من الدول المساعدة على اعادة العراق إلى الأسرة الدولية مضيفا نأمل في اعادة بناء علاقات جديدة سليمة تقوم على المصالح المشتركة.

لكن لا تزال هناك خلافات قائمة بين الطرفين حول قضية الديون العراقية المستحقة لفرنسا والتي تقدر بنحو ٢,٩ مليار دولار بدون الفوائد والتي لا تريد باريس الغاءها كليا كما طلبت منها الولايات المتحدة بإلحاح.

تأجيل إعلان العفو العام:

وضمن مسعاها الداخلي لضبط الامن تنوي الحكومة العراقية المؤقتة أن تعلن عفوا جزئيا عن المقاومة لكن إعلان هذا العفو وقانون السلامة الوطنية والذي كان مقررا أمس أجل إلى موعد آخر دون ذكر الاسباب.

وكانت حكومة اياد علاوي تنوي إعلان العفو مع قانون السلامة الوطنية الذي يعطي علاوي صلاحيات فرض حالة الطوارئ في بعض المناطق التي تقع فيها عمليات مقاومة، ولا يتوقع أن تكون لهذا العفو المرتقب نتائج سريعة ومؤثرة بسبب تعدد الجهات التي تقوم بعمليات المقاومة عدا جيش المهدي الذي يقوده الزعيم الديني الشيعي الشاب مقتدى الصدر.

وفي تعليق على هذا العفو يقول المحلل السياسي الدكتور لقاء مكي أن المقاومة في العراق غير معروفة وهي مجهولة الهوية حتى الآن ويكتنفها الغموض مضيفا انه لا يمكن التكهن برد فعل جماعات متباينة الاهداف والتكوين ومن المستحيل أن يلقي المقاومون أسلحتهم أو يسلمونها إلى الحكومة.

ومما يجعل الاستجابة لهذا العفو مسألة صعبة ومعقدة أن هناك كميات كبيرة من الأسلحة في عموم العراق ولا يوجد بيت لا يملك على الاقل قطعة سلاح خاصة بعد أن نهبت مخازن أسلحة الجيش العراقي اثر سقوط نظام صدام حسين وموافقة القوات الأمريكية على أن تمتلك كل عائلة قطعة سلاح واحدة للدفاع عن النفس اثر الفوضى التي عمت البلاد وانتشار عمليات النهب والسلب.

وتردد أن العفو سيشمل أولئك الذين عملوا مع ما يسمى بالمقاومة ممن لم يرتكبوا جرائم قتل وأن الحكومة العراقية ستصدر عقوبات صارمة جدا في حق أولئك الذي يفوتون على أنفسهم هذه الفرصة.

وتأمل الحكومة العراقية في أن يستجيب للعفو المغرر بهم من الذين أجبرتهم ظروفهم المعيشية الصعبة على الالتحاق بالمقاومة.

ويرى سعيد عبدالهادي " أن الحكومة مخطئة اذ تتصور ان رجال المقاومة انضموا لها مقابل أموال تدفع لهم وان القضية هي قضية بطالة ما ان تحل ويتم إيجاد أعمال ووظائف للمقاومين فانهم سيتركون عملياتهم الموجهة للمحتلين الأمريكيين.

ويقول محمد السامرائي انه يعتقد انه " لا توجد قوة في العالم تقضي على مقاومة وطنية مثل المقاومة في العراق والحل الوحيد لإيقاف المقاومة هو إنهاء الاحتلال ورحيل القوات الأمريكية او ما يسمى الآن القوات متعددة الجنسيات.

وبالإضافة إلى العفو كمحاولة للقضاء على عمليات العنف فان الحكومة العراقية تضغط على الدول المجاورة لوقف تسلل الانتحاريين العرب إلى العراق وقد بدأت بوادر أول أزمة دبلوماسية مع دول الجوار حين اتهمتها الحكومة العراقية بعدم الوفاء بتعهدات سابقة بمنع المسلحين الاجانب من التسلل الى العراق، ورغم أنها أقرت بعدم وجود دليل على ان لدى اي من دول الجوار سياسة متعمدة بشأن ذلك الا انها هددت دولا مجاورة لم تسمها بضربات أمريكية اذا ما ثبت دعم تلك الدول للمقاومة.

وصرح وزير الخارجية العراقي هوشيار زيباري بأن عدة بلدان تعهدت بالتعاون في ضبط الحدود غير ان تلك التعهدات لم تنفذ غير أن زيباري قال انه لا يوجد ما يدلل على أن لدى أي من دول الجوار سياسة متعمدة لدعم المقاومة، ولم يتهم زيباري أي حكومة بدعم المقاومة الا انه قال انه ربما كانت وكالات أمنية على مستوى اقل ضالعة في الامر، وأضاف انه حتى الدول التي أعربت عن استعدادها للتعاون لديها رعايا ينخرطون فيما وصفه بالشبكات الارهابية.

ويعتقد الصحفي قحطان جاسم محمد " أن هناك حالة من الاحباط واليأس يعاني منها معظم أبناء العراق، وهي حالة تؤجج نيران العنف ولإخماد هذه النيران لابد ان تواصل الحكومة اتخاذ خطوات لرفع المعاناة عن الشعب واذا نجحت في ذلك، فإن ذلك بالتأكيد سيمهد الطريق نحو عودة الامن والاستقرار إلى ربوع البلاد.

■ مقاومون عراقيون.. «epa»